

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٧٥٨

الثلاثاء ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة رايس	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كاريف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد بيرغر
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد كومار

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2012/197)



12-30980 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2012/197)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسبانيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2012/249 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي وإسبانيا، وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/197، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، ألمانيا، باكستان، البرتغال، توغو، جنوب أفريقيا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، كولومبيا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا وأيرلندا الشمالية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٠٤٤ (٢٠١٢).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): إن اعتماد القرار ٢٠٤٤ (٢٠١٢) يأتي في وقت من عدم اليقين والاضطراب تشهده مناطق الساحل وغرب أفريقيا والشرق الأوسط، حيث تطالب شعوب تلك المناطق بالتمتع الكامل بحقوق الإنسان، وحقوقهم الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية. كما يأتي في وقت تتحرك فيه دول المغرب نحو تعاون أوثق. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أنه، على الرغم من حالات الانتقال هذه في المنطقة، ما زالت مسألة الصحراء الغربية دون تغيير.

نحن نقدر الجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، السيد كريستوفر روس، من أجل إيجاد حل تفاوضي وسلمي لمسألة الصحراء الغربية. ونرحب بكون أن الطرفين قد أحرزا بعض التقدم خلال المفاوضات، وخاصةً بشأن تدابير بناء الثقة. ومع ذلك، يؤسفني أن الطرفين لم يحققا تقدما بعد بشأن المسألة الأساسية المتمثلة في تحقيق الهدف المتمثل في التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم يقبله الطرفان وينص على تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، كما هو مطلوب في قرارات مجلس الأمن.

نحن نرحب بالتزام الطرفين المعلن بعقد الجولة القادمة من المحادثات غير الرسمية في حزيران/يونيه وتموز/يوليه. ونطلب إليهما أن يركزا على المسائل الأساسية من أجل

تحقيق تسوية هذا الصراع المستعصي على الحل. كما يسرنا اعتزام المبعوث الشخصي زيارة المنطقة، بما في ذلك زيارة واسعة النطاق للصحراء الغربية لأول مرة.

نحن نرحب بالجهود التي تبذلها المملكة المغربية للمضي قدما في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المغرب نفسها، بما في ذلك إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان. إن الزيارة التي قام بها المقرر الخاص المعني بالحقوق الثقافية في أيلول/سبتمبر من العام الماضي هي موضع ترحيب، ونحن نشجع المغرب على التأكد من إمكانية الوصول غير المشروط ودون عوائق لجميع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

قد اتخذ المجلس خطوات جريئة في الأشهر الـ ١٨ الماضية لحماية حقوق الإنسان للشعوب، ولا سيما في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. يجب أن نتأكد من ألا يتم تجاهل هذه الحقوق لشعب الصحراء الغربية، وأن يتم أيضا الدفاع عنها على قدم المساواة وبنفس القدر من الحماس والالتزام. ونحن بالتالي نشعر مرة أخرى بخيبة أمل لأن مجلس الأمن لم تمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء آلية قانونية دولية دائمة وموثوقة لحقوق الإنسان في إطار بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

ومن الغريب أن البعثة هي أحد بعثات الأمم المتحدة القلائل التي ليس لديها ولاية خاصة بحقوق الإنسان. يخلق هذا الكيل بمكيالين الانطباع بأن مجلس الأمن لا يعطي الأولوية لحقوق الإنسان لشعب الصحراء الغربية. واستمرار هذا الاتجاه قد يقوض مصداقية هذه الهيئة الهامة. نحن لا نرى أي سبب لأن يعامل شعب الصحراء الغربية بشكل مختلف. إن اتباع المجلس نهجا انتقائيا بخصوص حقوق الإنسان إلى الشك في دوافع الذين غضوا الطرف في حين ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان في إقليم الصحراء الغربية. تمثل الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان عنصرا هاما في ضمان حماية حقوق الإنسان. ومع ذلك، فهي ليست بديلا عن آلية أكثر دواما.

نحن قلقون إزاء التقييد المفروض على البعثة، ولا سيما تلك التدابير التي تهدد بفقدان حيادها. نحن ندعو جميع الأطراف للتأكد أن بعثة الأمم المتحدة قادرة على العمل في ظل مبادئ حفظ السلام والقواعد والممارسات المقبولة عموما. نحن نتطلع إلى تلقي الإحاطة الإعلامية والتقرير من الأمين العام عن التحديات التي تواجه عمليات البعثة والخطوات المتخذة لمعالجتها.

تؤكد جنوب افريقيا مجددا الحقيقة التي لا جدال فيها وهي أن الصحراء الغربية لا تزال آخر مستعمرة في القارة الأفريقية، وتدرجها الأمم المتحدة إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي. وستواصل جنوب أفريقيا دعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم يقبله الطرفان وينص على تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية. ذلك هو السبب الذي جعل وفدي يصوت مؤيداً القرار ٢٠٤٤ (٢٠١٢)، الذي مدد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا إضافياً.

وينبغي لمجلس الأمن مواصلة دعم هذه العملية بطريقة غير منحازة والتأكد من أن بعثة الأمم المتحدة قادرة على إكمال ولايتها من أجل تحقيق ثلاثة أغراض بالغة الأهمية أنشئت من أجلها: أولا، أن تكون أداة لتحقيق الاستقرار إذا استمر الجمود السياسي؛ ثانيا، أن تكون آلية لتنفيذ استفتاء بشأن تقرير المصير في حال نجاح المفاوضات السياسية؛ وثالثا، توفير معلومات مستقلة عن الظروف السائدة في الإقليم إلى الأمانة العامة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي.

وفي الختام، أود أن أعرب عن قلق وفد بلدي إزاء الطريقة التي تم بها إعداد تقرير الأمين العام (S/2012/197)،

ووضع اللمسات الأخيرة عليه. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للمادة ١٠٠ من ميثاق الأمم المتحدة في إعداد هذه التقارير.

السيد لوليشكي (المغرب): السيدة الرئيسة، لقد صوت المغرب مؤيدا هذا القرار لأنه يحث الأطراف على تسريع وتيرة المفاوضات ويدعو دول الجوار إلى تعزيز مشاركتها في سبيل إحراز التقدم نحو إيجاد حل سياسي واقعي تفاوضي وهذا ما ندعمه ونلتزم به أمامكم.

لقد صوت المغرب مؤيدا هذا القرار لأنه يؤكد من جديد على أهمية وأولوية مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب ويقدر في الوقت نفسه الجهود التي قام بها بلدي منذ عام ٢٠٠٦. وهذا ما يثلج صدرنا ويزيد من تشبثنا بهذا الإطار التفاوضي.

صوت المغرب مؤيدا هذا القرار لأنه يعيد من جديد التأكيد على أهمية إحصاء وتسجيل سكان مخيمات تندوف وهذا يسائل أولا وأخيرا إخواننا في الجزائر بحكم تواجد المخيمات فوق أراضيهم وبحكم الالتزامات التي يضعها القانون الإنساني الدولي على عاتقهم بارتباط مع المفوضية السامية للاجئين.

صوت المغرب مؤيدا هذا القرار لأن المجلس أعطى الدليل على اقتناعه بصدق نوايا المغرب ووفائه بالتزاماته عبر إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومكاتبه الجهوية في العيون والداخلة وتعاطيه الإيجابي مع مقرري مجلس حقوق الإنسان. هذه حقيقة أكدها المجلس في هذا القرار ولا يقلل من أهميتها بعض التشكيكات التي سمعناها منذ قليل. وهذه إجراءات تعتبر امتدادا طبيعيا لسياسة الإصلاحات التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس وعرفت في الشهور الأخيرة زخما غير مسبوق باعتماد دستور جديد وتنظيم انتخابات تشريعية شفافة انبثقت عنها حكومة جديدة.

صوت المغرب مؤيدا هذا القرار لأنه يعتبر الولاية التي أناطها المجلس بالمينورسو ضرورية وملائمة للمرحلة التي وصلت إليها جهود الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة. هذه الولاية التي تقتصر في المرحلة الراهنة حصريا على تأمين استمرار وقف إطلاق النار ومواكبة مسلسل المفاوضات والمساعدة على تطبيق إجراءات بناء الثقة وهي وظائف حيوية تخدم الاستقرار في المنطقة وتتلاءم مع الحاجة الملحة للتواصل بين أبناء المغرب الواحد وتؤازر جهود المبعوث الخاص للأمين العام، السيد كريستوفر روس.

وقد كان المجلس محقا وصائبا حينما رفض التعامل للسنة الثالثة على التوالي مع محاولات لتوسيع هذه الولاية إلى جوانب دخيلة لا تمت بصلة إلى طابع البعثة ووظائفها. وبالتالي فإننا نعتبر أن إبقاء المجلس على نفس الولاية يضع على عاتق المينورسو مسؤولية احترامها والعمل وفقا للاتفاقات القائمة.

وأخيرا، صوت المغرب مؤيدا هذا القرار لأنه مقتنع بأن التفاوض لا محيد عنه وأن التفاوض لا بديل له وأن التفاوض لا رجعة فيه وأن المقاربات القديمة تجاوزها الزمن ولا يمكن بعثها من جديد. وفي هذا السياق، أود التذكير بأنه منذ عام ٢٠٠١ تم الإقرار بعدم جدوى مقاربة الاستفتاء القاطع بما يكتنفها من مخاطر التفرقة والتشنج في مجتمع ميزته خصال التوافق والوئام والبحث عن الحلول الوسطى. وأمام استحالة تطبيق هذه المقاربة، أوصى هذا المجلس باعتماد مقاربة التفاوض التي تم تفعيلها خلال السنين الأخيرة. وحتى يساهم في تكريس هذا التوجه، بادر المغرب بتقديم مبادرة الحكم الذاتي التي تتسم بالواقعية وتستلهم مقتضياتها من أكثر النماذج تقدما ونجاحا وديمقراطية. وهذا ما جعل مجلس الأمن يضفي عليها صفة المصداقية والجدية، ويبرز أهليتها بالمبادرة في دفع عملية التفاوض صوب التسوية.

إن التـزام المغـرب بالمفاوضـات يعكـس ثقـة راسـخة نـستمدها مـن قناعتنـا بمغربيـة الـصحراء وحتميـة اسـتكمال سـيادة المغـرب، المغـرب الـذي مزقـت أوصـاله الأطمـاع الاسـتعمارية في بدايـة القـرن العـشرين وأحلّـت إلى حـين استرداد حقوقـه الثابتـة في وحدتـه الترابيـة. كمـا أن التزامنـا بالمفاوضـات يمليـه عزمنـا الأكيـد على الحفـاظ على استقرار منطقة المغرب العربي وتقوية روابط الجوار بين دوله وخلق دينامية تساعد على تجاوز الظرفيات وتفعيل العامل المغاربي المـشترك. ولنـا في التحـديات الـتي تعرفهـا منطقـة الـساحل والـصحراء وتفاعلاتها في جوارنـا المباشـر حـافز إضـافي لـدول المنطقـة للإسـهام في حـل هـذا الخـلاف المـصطنع ولتـضافر جهودها من أجل المساعدة على استتباب الأمـن والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء.

أملنـا في الختـام أن يـسهم هـذا القـرار في الـدفع بالمفاوضات نحو تحقيق تقدم ملموس بشأن النقاط الجوهرية وأن نقترب أكثر من الحل السياسي والواقعي الذي يصبو إليه كل إخواننا سواء في جنوب المغرب أو في مخيمات تندوف ومعهم كافة دول المغرب العربي. وأنا مقتنع بأن كل أعضاء هذا المجلس مقتنعون بالشيء نفسه.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.